النيل من هرمس حتى «حكاية الخرم»

عبد الحكيم حيدر

كان الملك البودشير، أحد ملوك مصر القدماء، قد ملك وتجبّر، وكان أول من تكهّن وتعاطى عمل السحر واحتجب عن العيون، ويقال إنّه أرسل هرمس، الكاهن المصري، إلى جبل القمر الذي يخرج النيل من تحته، حتى يعد تماثيل من النحاس وعدّل البطيحة (البحيرة) التي ينصبّ فيها ماء النيل، ويقال إنّه عدّل أيضا جانبي النيل، وقد كان يفيض في مواضع، وربما انطفع في مواضع، وهذا القصر الذي فيه تماثيل النحاس يشتمل على خمس وثمانين صورة، جعلها هرمس جامعةً لما يخرج من ماء النيل بمعاقد ومصابّ مدورة وقنوات يجري فيها الماء، وينصبّ إليها إذا خرج من تحت جبل القمر، حتى يدخل من تلك الصور، ويخرج من حلوقها.

وجعل لها قياساً معلوماً، بمقاطع وأذرع مقدّرة، وجعل ما يخرج من هذه الصور من الماء، ينصبّ إلى الأنهار ثم يصير منها إلى بطّيحتين، ويخرج منها حتى ينتهي إلى البطيحة الجامعة للماء الذي يخرج من تحت الجبل، وعمل لتلك الصور مقادير من الماء الذي يكون معه الصلاح بأرض مصر، وينتفع به أهلها من دون الفساد، وذلك الانتهاء، المصلح، ثمانية عشر ذراعاً، بالذراع الذي مقداره اثنان وثلاثون إصبعاً؛ وما فضل من ذلك عدل عن يمين تلك الصور وشمالها، إلى مسارب يخرج منها ويصبّ في رمال وغياض، لا ينتفع بها من خلف خط الاستواء، ولولا ذلك لغرّق ماء النيل البلدان التي يمر عليها.

لاحظ أنّ النص السابق كلّه منقولٌ بأمانة من كتاب محمود رزق سليم «النيل في عصر المماليك» (المكتبة الثقافية، الثقافة والإرشاد القومي، الدار المصرية للتأليف والنشر ص 36، ص 37). وأنّ هرمس كما هو في النص، كان يعمل مستشاراً علمياً وعسكرياً لدى فرعون مصر في ذلك الزمان، على الرغم من أنّ الشيخ علي جمعة، بعلمه الغزير الذي ملأ به عمائمه الخضراء والحمراء، والروز والبنفسجي والتركواز، استطاع، في لمح البصر، أن يحوله إلى «النبي إدريس»، فهل لا قدّر الله يأتمر إدريس بفرعون ناسياً رسالته إلى الناس؟

أما الأقوال الأخرى التي خاضت في شخصية هرمس قبل علي جمعة فهي عديدة ومتضاربة، ومنها أنّ هرمس ليس سوى «أخنوخ»، إلّا أنّ الشيخ علي جمعة «قلوظ» ثانية العمامة التركواز، وأكد بخمسين عرق من عروقه التي انتفخت أنّه «النبي إدريس» على الرغم من أنّه لم يقل بذلك في جمهرة المؤرّخين سوى المسعودي، إلّا أنّ الصابئة أيضاً تزعم أنّ هرمس معناه عطارد، وكان يوجد «هرمس» ببابل أيضاً.

وبذلك لا مكان في جسد هرمس من دماء غريبة، لا من اليونان ولا الرومان، ولا حتى نبهاء علماء الإسكندرية، أصحاب الألسنة المتعدّدة والحضارات. وضاع هرمس ما بين علي جمعة، وجمهرة ثقات العالم من العلماء، فهل بعد ذلك يجدي «خرم المعتز بالله عبد الفتاح» في جدار السدّ، في زحزحة كلّ هذه اليقينيات المتضاربة، خصوصاً بعدما أكّد من أيام، أنّه على علم ويقين أن القيادة حزمت أمرها أخيراً، كما وصل إليه، أنّ القوة باتت هي الخيار الأخير أمامنا، فماذا سوف يفعل هو «بالخرم وحكايته» وهو أستاذ العلوم السياسية، في لمّ جراح نظريته السابقة في هدم سدّ النهضة «بأحداث خرم في جدار السدّ». وبعد ذلك، ينتهي كلّ شيء. وأضح أنّ المعتز بالله عبد الفتاح، حينما صرّح بحكاية الخرم، كان غريراً بعد، ولم يكن على علاقةٍ وثيقةٍ بقدرات القوات المسلحة ولا قدرات جيشه العظيم، وكان حينذاك «يفتّ من دماغه» في أمر ليس له سابق معرفة به، وكان لا بدّ للقيادة أن تُطلعه على بعض أساليبها، لا نقول، والعياذ بالله، أن يقرأ في هرمس، أو أخنوخ، أو حتى يجلس بجوار الشيخ علي جمعة مساء، ويعرف منه حكايات النبي إدريس، ولم نقل أن يطلع على تاريخ الحروب، وحتى ضرب القلاع بالمنجنيق. وعلّها فرصة كي يطلع صاحب «حكاية الخرم» على هذا النص التراثي جداً، والمكتوب في كتب التوجيه المعنوي لعبد الناصر قبل أن يكون الأول على الثانوية، وفي سنة 1965 أول مايو/ أيار، وكان ثمن الكتاب: «قرشين».

سد النهضة وحديث النبوءات... والنهايات

محمود الشيخ

بعد سنواتٍ من الصعود الموسمي للاهتمام بسد النهضة، تصدّر الملء الثاني اهتمامات المصريين، وبالتوازي مع شحّ في المعلومات بشأن القضية الأخطر في السياسة المصرية اليوم، أطلقت بورصة التكهنات عما يحتمل أن يكون تحت الطاولة من مساوماتٍ أو اتفاقاتٍ سرّية أو مؤامرات. وحديث المؤامرات غالبًا يمهد الأرض للروايات، والرؤى، العجائبية، فضلًا عن النبوءات وسيناريوهات الصراعات الملحمية ومعارك نهاية التاريخ سوداويات خراب مصر أو كوش (إثيوبي) أو خرابهما معًا. وفي البازار المزدحم، استدعيت نبوءات توراتية وعبارات للمتنبئ المعروف نوستراداموس، وأطل على الشاشات، وعلى صفحات الجرائد الورقية، متنبئون كثيرون .. ولسان حال كل منهم يكاد يقول عن نفسه: «عند جهينة الخبر اليقين»!

وفي العام 1918، رصد المستشرق الروسي، فاسيلي بارتولد، حقيقة تاريخية مدهشة/ كئيبة، أستنتجها من تاريخ حضارات عدة، أن أحاديث النهايات تشيع في لحظات تراجع الحضارات، وأنها انتشرت بشكل واسع في خريف عدة حضارات، فلماذا يرى غير قليل من المصريين أن القادم أسوأ، ولماذا ينظرون إلى الغد كمسرح لمأساةٍ تكتب خاتمة مروّعة قد يكون من مقتضيات الإنصاف الإقرار بأن مشكلة السد أكثر تعقيدًا بكثير مما يبدو في الحديث الرسمي المصري، وأن حجب قدر كبير من الحقائق عن الناس، وصولًا إلى النشر المتأخر لاتفاق المبادئ، يعزّز إحساسًا بالعجز ومناخًا من الغموض أضرّ أكثر مما أفاد. والمكون الديني، بمعناه الواسع، يلعب دورًا كبيرًا في الثقافة السائدة في مصر، وتأثيراته تزداد حدّة منذ قيام الكيان الصهيوني، ورواياتٌ توراتيةٌ كثيرة، وبعض مثيلاتها الشفهية المشرقية، كانت حبيسة بطون الكتب آلاف السنين، قبل أن تزحف على الشاشات، والمواقع الافتراضية، وأوراق الصحف. وبعض هذه الروايات التنبؤية تفقد كل قيمةٍ منطقيةٍ، ويصبح نشرها، في المقام الأول، صيحة احتجاج أخطأت هدفها، وأخطأ من أطلقوها في اختيار الوسيلة. ومصر (الرسمية وغير الرسمية) أفشلت في الاستفادة من سيل هادر من الدراسات العلمية والسيناريوهات الاستشرافية التي تحذّر، منذ تسعينات القرن الماضي، من «حروب المياه»، فشلت أيضًا بعد ما يقرب من عقود ثلاثة في التعاطي مع حديث التنبؤات والنهايات!

وقائمة المحذّرين مما يهدد مستقبل مصر الآن تضم مؤسساتٍ دوليةً وإقليمية ومعاهد علمية، وبعضها لم يكتف بالتحذير بلغة تعميم وتجريد، بل تحدّث عن مصر بالتحديد طرف يُرجَّح بقوة أن يكون في مواجهة أول «حروب المياه». ومن المدهشات التي يكشفها تأمل تفاعل كلٍّ من: المزاج العام والمزاج الرسمي في مصر مع أزمة السد، أنهما متباينان ظاهرًا ومتشابهان في البنية، وكلاهما وصل من مساره الخاص إلى النتيجة نفسها تقريبًا: لغة مشبعة بغياب التفاؤل بشأن الأزمة وملابّاتها.

والتنبؤات التي تملأ جانبًا لا يُستهان به من الفضاء العام، وضمن ذلك «السوشيال ميديا»، لا تملك أفقًا للخروج من الأزمة، بل تجعل الأزمة واقعة عجائبية تتجاوز العقل والمنطق ومعطيات العلم والتاريخ والمنطق، وهي تتحدّث عن المستقبل نصا لم يعد من سبيل المشاركة في كتابته، وبالتالي لا سبيل إلى استشرافه. والاستشراف، كما تعرفه العلوم الإنسانية، يستهدف، غالبًا، الإمساك ولو بالقليل من خيوط المستقبل بأمل امتلاك القدرة على التأثير الجزئي المحسوب في مساره. وفي السياق نفسه، يمكن وضع حديث الخراب وملاحم نهاية التاريخ.

وانشغال قسم لا يُستهان به من المصريين بهذا الحديث الذي تغلب عليه الكآبة والإحباط، مدفوعٌ من ناحية بالحجب المتعمّد للقسم الأكبر من المعلومات. ومن ناحية أخرى بإحساس مرير بالعجز عن التأثير في القرار السياسي في «مسألة حياة أو موت». وإحساس العجز المشار إليه يسهم في انسحاب العاجزين من «عالم الشهادة» إلى صحراوات العجائبي والتنبؤي والاستسلام للمنحدر الذي يبدو، عندئذٍ، حتميًا. والحتمي لا مكان له في عالم السياسة الأقل بقدر المستطاع من دون تفكير خلف تهويمات نوستراداموس ومن سبقوه ومن أعقبوه. وخلال ثلاثين عامًا مضت، لو أبدى المصريون، حكامًا ومحكومين، مزيدًا من الاهتمام الجادّ بتوقعات علماء المستقبليات حول مستقبل المياه، لما انشغل من انشغل اليوم بحديث النبوءات والنهايات.

(كاتب مصري)

لماذا يجب أن يكون الحلّ في سورية عربياً؟

حسان الأسود

باستثناء فترة الحكم الأموي، لم تكن سورية ذات حضور مركزي قائد في المنطقة. ويصلح هذا الوصف للفترة منذ انتشار الإسلام وتجذّره ضمن إطار العروبة، وفق مفاهيم متفاوتة في الدلالة، حسب تطوّر مصطلحي العروبة والإسلام ذاتهما. لقد أفلتْ الصراعات البينية على السلطة، والتي ثارت أواخر عهد الخليفة عثمان بن عفّان، على الأمويّين من أبناء عمومته المتمترس في دمشق، لصيانة مُلكهم العضوض الذي نصحهم كبيرهم أبو سفيان بالعضّ عليه بالنواجذ والأنياب، وبتقاذفه بينهم تقاذف الكرة. لقد كانت قوّات الأمصار القادمة من الكوفة والبصرة ومصر قادرةً على إطاحة الخليفة ذي النورين، بعد حصار دام أربعين يوماً حسبما يذكر الطبري والبلاذري وغيرهما من المؤرّخين الإسلاميين. وقد كان في وسع معاوية (حكم دمشق أربعين عاماً منها عشرون والياً وعشرون أميراً للمؤمنين) إرسال جيش جرّار خلال هذه الفترة لفكّ الحصار عن ابن عمّه، لكن، يبدو أنّ اعتبارات السياسة، والنظر بعين الطامع للحكم من سدّته، فرضت عليه التريّث، ليكتب التاريخ أكبر مأساةٍ سياسيةٍ دينيةٍ في تاريخ الإسلام، حديث النشأة آنذاك بعد حروب الردّة.

لعلّ هذه الضرورة، أو مجموعات المصادفات وتقاطع الاحتمالات، هي ما صنع لدمشق هذه المكانة المميزة في التاريخ الإسلامي. لكن، لو نظرنا إليها بغير هذا المنظار، لوجدنا أنّ سورية، المعروفة باسم بلاد الشام، كانت على مرّ التاريخ مسرحاً للصراع بين الإمبراطوريات والممالك والأحلاف. ولعلّ التاريخ القريب يذكّرنا باحتلال إبراهيم باشا هذه المنطقة قبل إعادتها بمساعدة الغربيين إلى السيطرة العثمانية، وكذلك نستذكر قادة المنطقة من أبناء الشريف حسين وتأسيس الممالك السورية والأردنية الهاشمية، وحتى العراقية، على يد أبنائه، قبل إطاحة الحلم العربي على يد البريطاني سايكس والفرنسي بيكو. ثم لا ننسى حلف بغداد ومراكز الثقل الكبرى بالتشارك مع القاهرة والرياض.

على الرغم من الموقع الاستراتيجي لسورية، فإنّه لم يكن لها في العصر الراهن سوى أدوار ملحقة وتابعة، وما كانت لتستطيع وحدها أن تتزعم قيادة العالم العربي. وباستثناء الخطابة الجوفاء عن الوحدة العربية، والتي تميّز بها عهد حزب البعث منذ انقلاب 1963، لم يكن للحضور السوري سوى مواقع التخريب على الحضور العربي. وربّما كانت الفترة اللاحقة لاتفاق كامب - ديفيد بين مصر وإسرائيل أهمّ مرحلةٍ بالنسبة لهذا الدور، إذ قاد حافظ الأسد خلالها، وعبر خطاباته العنترية، موجة القومية الجوفاء. وهي كذلك بكّل جدارة، لأنّه اصطفّ مع الإيرانيين الفرس في حربهم ضدّ العراقيين العرب، فكان خنجراً بظهر القومية العربية التي طالما صدّع رؤوسنا بها.

والآن، والحال التي أوصل سورية إليها حكمُ الأسد وابنه لا تخفى على أحد، وبعد عشر سنواتٍ من حرب طاحنة على سورية وشعبها، حرب لم يبقَ من دول الجوار القريب والبعيد من لم يشارك بها بقسط كبُر أو صغُر، لا بدّ من حلّ ينهي مأساة العصر. ملامح هذا الحل عربيّة بالضرورة، ولا يمكن أن ينقذ هذه المنطقة من براثن التغيير الديموغرافي المرسوم بحراب إيرانيةٍ والمحمي بسلاح الجو الروسي، سوى درع عربي. وبغضّ النظر عن موقف أنظمة الحكم في الدول العربية القادرة على رفع هذا المشروع من قضايا ثورات الشعوب وحقوقها، إلّا أنّ قضايا الأمن القومي العربي تفرض عليها أن تُدرك مدى التهديد الذي يحيق بها جرّاء تنكّبها عن الوقوف مع سورية وشعبها. لقد بات الهلال الشيعي، وهو في الحقيقة قومي إيراني بصبغةٍ طائفية دينية، والذي حذّر منه ملك الأردن، عبد الله الثاني، قبل أعوام طوال، واقعاً لا جدال فيه. والواجب الآنَ التحرّك بجديّة لدعم القوى المحلّية التي يمكن أن تشكّل قوس الصدّ العربي في مواجهة هذا الهلال الإيراني. يجب أن يتوسّع التفاهم المصري الأردني العراقي الذي بدأت ملامحه الاقتصادية تظهر أخيراً ليشمل السعوديّة. هذا هو العمق الاستراتيجي الحقيقي لسورية، والأخيرة لا وجود لها ولا قيامة إلّا بعمقها العربي. وعلى قادة هذه الدول أن يوازنوا بين اعتبارات السياسة والأمن القومي لدولهم وبين مصالح الشعب السوري بالانتقال السياسي. يجب أن يدركوا أنّ بشار الأسد ليس قادراً وليس راغباً بإخراج سورية من حضن إيران، وعليهم أن يقبلوا بتطلّعات السوريين التي من دونها لن تنجح دولهم بتحقيق أمنها على المدى البعيد، فلا يمكن القفز على إرادة شعبٍ حارب عشرة أعوام من أجل حقوقه.

> التغلغل الإيراني في سورية نوعٌ من الاحتلال الاستيطاني بأدواتٍ لم يعرفها العالم من قبل

لا يتوقف التغلغل الإيراني في سورية على بناء قواعد عسكرية، ولا على الاستيلاء على المرافق الاقتصادية، وهو ليس مثيلاً للوجود الروسي بأي شكل كان. إنّه نوعٌ من الاحتلال الاستيطاني بأدواتٍ لم يعرفها العالم من قبل. وقد أثبتت هذه الأدوات نجاعةً فائقةً بتخريب المجتمعات وتفتيتها عبر أربعين عاماً ونيّف من سيطرة المالالي على مقاليد الحكم في إيران. لا يُقارنّ الخطر الاستيطاني الصهيوني بأيّ حال بالخطر الإيراني. يجب أن يفهم العرب أنّ هذا الغول لا يهدف إلى نهب ثرواتهم فقط، بل إنّه يحارب من أجل تغيير جيناتهم القومية والدينية عبر المتحوّل الطائفي. لا يستهدف هذا الاستيطان إحلال قوم آخرين مكان العرب، بل يريد تغيير هؤلاء بتغيير عقائدهم، ومن خلف ذلك يريد محو ليس الحاضر فقط، بل والماضي قبل المستقبل.

ما زال الوقت سانحاً لانتشال سورية من بين براثن هذا الغول، وعلى العرب أن يبحثوا مع الوطنيين السوريين عن أسس تدعيم قوس الصدّ العربي هذا. عليهم أن يدركوا أنّهم بحاجة لشركاء لا لعملاء. السياسة والمصالح القومية تفرض عليهم أن يساعدوا أشقاءهم لبناء قواهم السورية ببعدها العربي. ولأجل ذلك، عليهم أن يساعدوهم بصناعة هذه الطبقة السياسية الوطنية، التي ستُنجز حصّتها من مشروع الأمن القومي العربي، عندما تنجز مشروعها الوطني السوري بالتحرّر من الاستبداد والخلاص من حكم الأسد. سورية اليوم مريضة، وشعبها منهكٌ، حائرٌ، خائر القوى، وعلى إخوتها أن يقفوا معها، قبل أن يأتي يومٌ لا ينفع فيه الندم.

(كاتب سوري في برلين)

كاريكاتير **عماد حجاج**

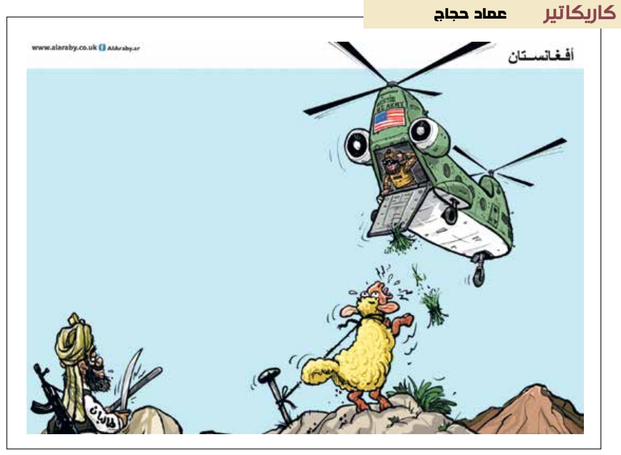

يوم صدح الشعب التركي: لا انقلابات بعد اليوم

محمد مصطفى كوكصو

لم تكن ليلة 15 يوليو/ تموز 2016 كغيرها من الليالي في تركيا .. ليلة لم يذق فيها الأتراك، على اختلاف توجهاتهم، طعم النوم، فقد سطروا ملحمة شهدها العالم أجمع، وأعلنوا، بالفعل قبل القول، أن عهد الانقلابات قد ولّى بلا رجعة... وبقدر ما كان فعل الانقلابيين خسيسا ووضيعا، كانت ردّة الأتراك مدعاة للفخر، حين نزلوا إلى الشوارع للدفاع عن الجمهورية والديمقراطية والحرية.

.. والآن وقد مرّ على هذه المحاولة الآثمة خمسة أعوام، دعونا نستذكر ماذا حدث، لنعيد التأكيد على عظمة هذا الشعب، قبل أن نستخلص العبر من الحدث.

مع حلول الساعة العاشرة من مساء يوم الجمعة 15 يوليو/ تموز 2016 سيطرت مجموعة مارقة من العسكريين على مقر رئاسة الأركان القريبة من ميدان كزيلاي، وسط العاصمة أنقرة، واحتجزت رئيس الأركان خلوصي أكار، ومن ثم سيطرت على مبنى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وأجبرت مذيعين على قراءة بيان انقلاب، تزامنا مع إغلاق مجموعة أخرى من الجنود لجسري البوسفور والسلطان محمد الفاتح. لكن جسارة السيد الرئيس رجب طيب أردوغان وصموده ودعوته أبناء شعبه للنزول إلى الشوارع والميادين والمطارات، رفضا للانقلاب العسكري، ومطالبته القوات المسلحة والجنرالات الشرفاء بالوقوف بصلابة وشرف أمام من باع ضميره من الضباط الآخرين، أجهضتا هذه المحاولة الآثمة في مهدها.

ولم تتأخر جماهير الشعب التركي في الخروج إلى الشوارع والمطارات، استجابةً لنداء الرئيس، لحماية الديمقراطية وإفشال الانقلاب، فانطلقت مظاهراتٌ حاشدةٌ في ميادين إسطنبول وأنقرة ومدن عدة، معلنةً أن زمن الانقلابات قد ولّى، كما التفّت القوى السياسية التركية المعارضة حول الحكومة في رفضها للانقلاب. وخلال 15 ساعة فقط، نجح الشعب التركي، بمعاونة المخلصين من أبناء مؤسسات الدولة في إجهاض محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادتها مجموعة من الضباط المنتسبين لمنظمة غولن الإرهابية التي يتزعمها فتح الله غولن، القابع في بنسلفانيا الأميركية. وعلى مدى شهور، تبيّن كيف تغلغلت هذه الجماعة الإرهابية في كثير من مفاصل الدولة التركية، سعياً وراء لحظة الانقلاب المنشودة التي كانت تمنّي النفس بها، لتسيطر على الدولة، أملا في تحقيق مصالح ضيقة للجماعة، ولمن يقف وراءها.

وفي دولة ديمقراطية تتركيا، عانت مرارا من الانقلابات، وقطعت أشواطا كبيرة في طي هذه الصفحات الأليمة التي أخّرت نهضتها سنواتٍ وسنوات، ليس أمام أي حزب أو تيار أو اتجاهٍ للوصول إلى السلطة إلا أصوات الناخبين عبر صناديق الاقتراع، ولذلك، مع الدقائق الأولى لمحاولة الانقلاب الفاشلة، رفضت قيادة القوات المسلحة التركية، والغالبية العظمى من منتسبيها، وكذلك الشخصيات والأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، محاولة الانقضاض على السلطة بطريقة عفا عليها الزمن، ولم تعد مناسبة لدولة كبيرة مثل تركيا، خطت خطوات واسعة، وما زالت، نحو إرساء دولة القانون والعدالة والديمقراطية لشعبٍ يستحق، بلا شك، الأفضل.

ولكن المفارقة الغريبة تكمن في أن جماعة غولن، التي خططت محاولة الانقلاب الفاشلة ونفّذتها، ظلت تدّعي عقودا أنها تستقي مبادئها من الإسلام، وتنشط فقط في الأمور التعليمية والاجتماعية، ولا تمارس السياسة، لتأتي هذه المحاولة، وتفضح كل نواياها وخباياها الخبيثة. وكان غريبا أيضا أن يُسلّم ضباط وجنرالات أقسموا على الولاء لهذا الوطن عقولهم لشخصٍ يقيم على بعد مئات آلاف الأميال، يأمرهم بالانقلاب على وطنهم وشرعيته الدستورية، ولكن «فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور»، وقد نال هؤلاء جزاءهم، وتطهّرت منهم مؤسسات الدولة.

ومنذ اللحظات الأولى للمحاولة الانقلابية الآثمة الفاشلة، تبين أنها، وإن كانت من تنفيذ عناصر تركية للأسف، إلا أنها لم تقتصر عليهم؛ تدبيرا وتخطيطا ودعما إعلاميا، بل وشماتةً حتى قبل أن تنجح. وقد بدا ذلك واضحا في تلكؤ بعض الدول في إعلان موقفٍ رافضٍ واضح من محاولة الانقلاب الغادرة، هرع السعوديون إلى المساجد مكبّرين ووسائلين الله تعالى أن يحفظ تركيا، وهو ما تكرّر في بلاد عربية وإسلامية كثيرة، حتى إن الشعب السوداني، على سبيل المثال، وزّع الحلوى في شوارع الخرطوم وغيرها من المدن، بعد تأكد فشل محاولة الانقلاب.

.. واليوم، ونحن نعيش ذكرى هذه المحاولة الغادرة، تمتزج مشاعر الفرح بالحزن والفخر، إذ تستذكر الأسر التركية شهداءها الذين ارتقوا دفاعا عن وطنهم، بينما يُسرع قطار الانطلاقة التركية خطاه داخليا بمشاريع عملاقة، وخارجيا بتأمين مصالح البلاد والمحافظة على تحالفاتها التي تنطلق من مبادئها وقيمها ومصالحها.

وكما لم تكن محاولة 15 يوليو/ تموز 2016 الأولى في سجل طويل من الانقلابات، فالمؤكد أن من لا يريدون الخير لتركيا سيواصلون سعيهم الخبيث لوقف نهضتها وتقدّمها، وقد يأخذ ذلك السعي شكل تحالفاتٍ مشبوهةٍ أو منظماتٍ ترتهن لقوى خارجية تحاول تحجيم دور تركيا واستهداف مستقبلها. وفي مقابل هذه المساعي غير الحميدة، فإن الشعب التركي الذي استيقظ فيه المارد، وأفشل تلك المحاولة التي شكّلت اختبارا مفاجئا، نجح فيه بشجاعته وعزمه، سيُفشل أي محاولات أو مخططات تحاول القفز على اختياراته، ليبقى نجم تركيا عاليا وهاديا.

(سفير الجمهورية التركية في دولة قطر)

> لم يواجه ملايين الأتراك ليلة 15 يوليو 2016، فقط أدوات الانقلاب، بل واجهوا من يقف وراءهم إقليميا ودوليا

جزى الله الشدائد كل خير
وإن كانت تُغصصني بريقي
وما شكري لها حمدا، ولكن
عرفتُ بها عدوّي من صديقي

ولذلك، لم يواجه ملايين الأتراك، الذين امتلأت بهم شوارع الوطن ليلة 15 يوليو/ تموز 2016، فقط أدوات الانقلاب، بل واجهوا من يقف وراءهم إقليميا ودوليا، بعد أن استشعروا أن المخطّط أكبر من مجرد جماعةٍ أو مجموعة تريد القفز على السلطة، فالهدف الحقيقي هو وقف تقدّم تركيا، والعودة بها إلى الوراء دولةً على الهامش، لا في قلب الأحداث، تابعةً لا رائدة، منكفئة على نفسها لا تلقي بالا لحال محيطها وأمتها. وفي المقابل، فقد وقفت كثير من حكومات العالم وشعوبه الحرة إلى جانب تركيا في هذه الأوقات العصيبة، ولا تنسى تركيا أبدا أن سمو أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، كان أول زعيم اتصل بالرئيس رجب طيب أردوغان، مندّدا بمحاولة الانقلاب الغادرة، ومؤكدا على دعمه الشرعية. وفي السعودية، ومع بدء توالي أنباء محاولة الانقلاب الغادرة، هرع السعوديون إلى المساجد مكبّرين ومتضرعين إلى الله أن يحفظ تركيا، وهو ما تكرّر في بلاد عربية وإسلامية كثيرة، حتى إن الشعب السوداني، على سبيل المثال، وزّع الحلوى في شوارع الخرطوم وغيرها من المدن، بعد تأكد فشل محاولة الانقلاب.

.. واليوم، ونحن نعيش ذكرى هذه المحاولة الغادرة، تمتزج مشاعر الفرح بالحزن والفخر، إذ تستذكر الأسر التركية شهداءها الذين ارتقوا دفاعا عن وطنهم، بينما يُسرع قطار الانطلاقة التركية خطاه داخليا بمشاريع عملاقة، وخارجيا بتأمين مصالح البلاد والمحافظة على تحالفاتها التي تنطلق من مبادئها وقيمها ومصالحها.

وكما لم تكن محاولة 15 يوليو/ تموز 2016 الأولى في سجل طويل من الانقلابات، فالمؤكد أن من لا يريدون الخير لتركيا سيواصلون سعيهم الخبيث لوقف نهضتها وتقدّمها، وقد يأخذ ذلك السعي شكل تحالفاتٍ مشبوهةٍ أو منظماتٍ ترتهن لقوى خارجية تحاول تحجيم دور تركيا واستهداف مستقبلها. وفي مقابل هذه المساعي غير الحميدة، فإن الشعب التركي الذي استيقظ فيه المارد، وأفشل تلك المحاولة التي شكّلت اختبارا مفاجئا، نجح فيه بشجاعته وعزمه، سيُفشل أي محاولات أو مخططات تحاول القفز على اختياراته، ليبقى نجم تركيا عاليا وهاديا.

(سفير الجمهورية التركية في دولة قطر)

خلاص لبنان ببناء الدولة المدنية

جيرار ديب

كتب المؤرّخ اللبناني، كمال الصليبي، كتابه عن لبنان «بيت بمنازل كثيرة» حيث كلّ طائفة أو جماعة تدّعي أولويتها في ملكية ذلك البيت، ودورها الأساسي في الزعامة منذ القدم. قدّم المؤرخ وصفاً دقيقاً لما هو عليه لبنان من مكونات طائفية، تحاول التعايش في ما بينها على أساس «العيش المشترك» هذا ما أوجد أزماته التي لا ولن تنتهي، نتيجة هذه المنازل الطائفية المتقاتلة، والتي أنتجت الحرب الأهلية عام 1975، ودامت 15 عاماً.

ها هي الحرب الأهلية تقرع اليوم أجراسها من جديد داخل هذا البيت، فمنازله تتحصّن ضمن طوائفها، بسبب عدم وضوح الرؤية التوحيدية بينهم حول أيّ لبنان نريد؛ فاجتماع البيت الدرزي في منطقةٍ خلدة عند النائب طلال أرسلان، على سبيل المثال، يهدف إلى توحيد الطائفة من الخطر الداهم، وحمايتها من نار الأزمات التي تضرب لبنان.

في ظلّ ما تشهده الساحة اللبنانية من انهيارات اقتصادية واجتماعية، تهدّد بالانزلاق نحو انفجار أمني خطير، بدأت تتزعزع أسس هذا المنزل، وأصبح بحاجةٍ لبناء جديد، يشيّد بناءه على أساس مدني حديث، فهل من ثورة تنتج الدولة المدنية في لبنان على شاكلة ثورة فرنسا عام 1789؟

منذ تأسيس لبنان عام 1920 على يدّ الفرنسي نتيجة اتفاقية سايكس - بيكو، كان الانقسام الطائفي عنوان تلك المرحلة، بين المسيحي الذي يريد حماية أمه الحنون فرنسا، والمسلم الذي يطالب بالانضمام إلى العمق العربي المسلم. لم يسر اللبناني نحو بناء الدولة العصرية الحديثة التي ترفعه من الانتماء الأولي والعصبي لطائفته إلى الانتماء العضوي، حيث المواطنية هي التي تجمع المواطن نحو المصلحة العليا، وليست المصالح الضيقة.

يجمع الخبراء والمعنيون بالشأنين المالي والاقتصادي على أنّ ما يشهده لبنان منذ عام 2019 غير مسبوق على مستوى العالم في التاريخ المعاصر، سواء لجهة لامبالاة الطبقة السياسية الحاكمة باستيعاب ما يحصل من خلال إجراءات مستعجلة، لعلّ أبرزها تشكيل حكومةٍ تدير الانهيار وتخفّف من وقع الارتطام المرتقب. وتؤكد كلّ المعطيات أن البلد بات قاب قوسين من السقوط المدوّي، وهو ما عبّر عنه رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسّان دياب، عندما جمع سفراء ودبلوماسيين لإبلاغهم أنّ «لبنان على مسافة أيام قليلة من الانفجار الاجتماعي». وكان قد سبقه رئيس الجمهورية، ميشال عون، عندما أعلن، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أنّ «لبنان يتّجه إلى جهنم في حال عدم تشكيل حكومة».

لا تكمن المشكلة في تشكيل الحكومة، بل في من يشكّلها، والطريقة التي يشكّل فيها المسؤولون الحكومة. هذه الطريقة هي طريقة الحفاظ على المنازل داخل البيت اللبناني، حيث رئيس الجمهورية المسيحي يحاول، مع تياره، رفع شعار الدفاع عن حقوق المسيحيين من خلال تسمية كلّ الوزراء المسيحيين في الحكومة، فيما الرئيس المكلّف سعد الحريري ومن خلفه، من ثنائي شيعي ودعم درزي على مضض، يؤيدون أنّ فكرة تشكيل الحكومة هي من صلاحيات الرئيس المكلف، وما على رئيس البلاد إلّا التوقيع. إذاً، العرقلات الداخلية في لعبة الصلاحيات والمحاصصات الطائفية ترتدّ سلباً على الصعيد كافة، بينما لبنان الذي يتّجه نحو السقوط المدوّي ينشغل مسؤولوه في تحديد جنس الملائكة، وحماية بيوتهم الطائفية، والمحافظة على مكتسباتهم، كأنّهم لا يعيشون في بلدٍ واحد، بل في كانتوناتهم، الأمر الذي حفّز كثيرين لطرح وتقديم مشاريع الفيدرالية في لبنان.

أنتجت الثورة الفرنسية، عام 1789، نظاماً جديداً لم يعرفه العالم، وهو المجتمع المدني، حيث تمّ فصل الأدوار الدينية عن الدولة، وفرضت القوانين المدنية التي تُعلي من شأن الإنسان المواطن على حساب الإنسان الفرد. الانتقال من الدولة الطائفية إلى الدولة المدنية يتطلّب نشر الوعي في عقول الناس، كما فعل كلّ من جان جاك روسو ومونتسيكيو وغيرهما من المفكرين الذين عمدوا إلى التغيير في الوعي العام الفرنسي، لحثّه نحو التحرّر والمطالبة بالحرية والمساواة والعدالة. في ظلّ الواقع الأليم في لبنان، نجد أنّ مفكريه هم جزء من شعراء البلاط الذين يقضون الوقت في مديح زعماء الطوائف، والدفاع عما يفعلونه ويُدلون به. لهذا لن يتخلّص لبنان في المدى المنظور أزماته التي يعيشها، ليس فقط لأجل المنازل الطائفية التي لم تزل تشكل كيانيته منذ استقلاله عام 1943، بل أضف إلى ذلك التوجه إلى التموضع في محاور الإقليم المتصارعة، فصرخة البطريرك، بشارة الراعي، عن تبنّي الحياد الإيجابي للبنان، والتعالي عن صراعات المنطقة، تجد معارضة شديدة من حزب الله، المصرّ على التموضع في محور الممانعة بقيادة إيران، وهذا ما يجاهر به أمين عام الحزب في خطاباته.

> ما يشهده لبنان منذ عام 2019 غير مسبوق على مستوى العالم في التاريخ المعاصر

أخيراً، بين صراع الطوائف والتموضع الخارجي، لم تزل المنازل ضمن البيت اللبناني تتصارع، وتساهم في إغراق البلد في أزماته نحو الانهيار، على الرغم من دعوات المجتمع الدولي المستمرّة إلى تشكيل حكومة إصلاحية في أسرع وقت ممكن. هذا التخبّط المستمر للبنان لن يصل به إلى بناء الدولة المدنية التي تعتبر خلاصه الوحيد، فلا الوعي العام جاهز للعبور نحو الدولة المدنية، ولا مكوّناته الحزبية والطائفية لها مصلحة في انتزاع مصالحها الضيقة منها لحساب المصلحة العامة.

(كاتب لبناني)

لبنان... أكثر من أزمة فوط صحية

ياسر أبو هلالة

فوّت العرب لحظة الربيع العربي، وبناء مجتمعاتٍ على أساس حديث قائم على قيم المواطنة والعدالة والحريات والديمقراطية، وتمكّنت قوى الأمر الواقع وعقيدة الأمن والاستقرار من الانتصار. وقد أعاد الدرس اللبناني الأخير التأكيد على ضرورة الربيع العربي، فهذه المجتمعات غير قادرة على البقاء، في ظل نهج الحكم القائم. ولم تعد الدول قادرةً على صرف المسكّنات بعدما فقدت المجتمعات قدرتها على احتمال آلام لا تطاق وسط تبلد الطبقة الحاكمة وغياب حسّها وإحساسها وعقلها. مروّع ما يطفو على سطح لبنان، وفي القاع أكثر. الكبرياء اللبناني الذي كان يقارب النرجسية تلاشى في الإعلام ومنصات التواصل، ليحل مكانه انكسار وانهيار وغضب وسخط. عندما يتصدر وسم #اشفتو_دمنا منصّات التواصل، احتجاجا على «فقر الدورة الشهرية»، فهذا أكثر من جارح، عندما تكتب المرأة علانية وباسمها الحقيقي أنها لم تعد قادرة على شراء الفوط النسائية. وقد أظهرت دراسة أن 76% من نساء لبنان يجدن صعوبة في الحصول على الفوط التي ارتفع سعرها 500%. قبلها شهدنا استغاثات لشراء أدوية أساسية، ووفيات أطفال بسبب غياب الدواء.

ذلك كله وغيره ولم يصبْ اللبنانيون بعد من صدمة انفجار مرفأ بيروت. في الأثناء، نقلت منصّات التواصل احتفال جبران باسيل بعيد ميلاده، وظهر الرئيس يتابع صلوات البابا من أجل لبنان على شاشة تياره، في تعبير دقيق عن الطبقة السياسية المنفصلة عن الواقع. وهي كلها شريكة في الكارثة ألتي حلت بلبنان، ومح

نساء من أفغانستان يحملنَ السلاح لمواجهة «طالبان»

دلال البزري

باختصار: حصّلت النساء الأفغانيات حقوقاً في التعليم والعمل والصحة في ظل النظام الماركسي الذي حكم بلادهن، في سبعينيات القرن الماضي، فكنّ طبيبات، محاميات، مهندسات، صحافيات، ضابطات في الجيش، جامعيات، وزيرات... والاجتياح السوفييتي لبلادهن في نهاية السبعينيات هذه لم يَنْلْ منها.

بقيت هذه الحقوق سارية، بعد ثلاث سنوات من الانسحاب السوفييتي. ولكنها تعطّلت مع صعود «المجاهدين» إلى السلطة عام 1992. وكان لهؤلاء موقفٌ هو النقيض تماماً: ممنوع على النساء الخروج لأي غرض كان، للمدرسة، أو الطبيب أو السوق، إلا برفقة «مَحرَم»، وتحت البُرْقع الأفغاني: تلك القماشة الفضْفاضة التي تغطي الجسم كله. تطلّ صاحبته على دنيا الخارج عبر «نافذة» على وجهها، تشبه قفص عصافير متناهية الصِغَر، تراكَ عبره، بصعوبة، بغَمزة العين، ولا ترى أنتَ منها شيئاً. أيضاً: زواج القاصرات، زواج «الثأر» (المسمّى «باشتون والي») والقائم على مبادَلة امرأة أو أكثر بديّة قتيل، زواج التعدّد، الضرب الحلال والقتل المُباح. وبعد ذلك، ممنوع ورود اسم أي امرأة على بطاقة الهوية أو أي معاملة أو حتى على شاهد قبرها. اسمها، هويتها: ابنة رجل أو أخته أو زوجته.

بعد أربع سنوات، سقطَ «المجاهدون» وجاء حكم «طالبان»، فتناول هذه الممنوعات، وأمعن في تطبيقها، وبالغَ في الذهاب بها بعيداً حتى أنزلَ ستارة من حديد على الأفغانيات. ثم حصلت هجمات «11 سبتمبر» الإرهابية على الأبراج الأميركية (2001)، فكان الردّ الأميركي سريعاً، بأن منفّذها، أسامة بن لادن، يحتمي بـ«طالبان»، حكام أفغانستان، وبأن الطريقة الأنجح للثأر منه هي الإعداد العسكري لغزوها، واقتلاع حكمهم، بالاشتراك مع الحلفاء الغربيين.

وبعد إقلاع حجة «محاربة الإرهاب» من منابر الإعلام والسياسة، والتي لم تجد صدى رحباً وسط الرأي العام الغربيّ، وربما العالمي .. كانت تلك الحجة المتعلقة بالنساء الأفغانيات. أنظر إلى ما قاله وقتها كبار القادة الأميركيين حول غزوهم هذه البلاد: الرئيس الأميركي جورج بوش: «العلَم الأميركي يرفرف مجدداً فوق سفارتنا في كابول.. اليوم النساء الأفغانيات أصبحنَ حرّات». وزير دفاعه، دونالد رامسفيلد: «أُفضّل الموت على أن أرى النساء الأفغانيات دقيقة واحدة تحت رحْمة طالبان». وزير خارجيته، كولن باول: «حقوق نساء أفغانستان ليست قابلة للتفاوض».

ومن أجل هذا الهدف السامي، خاضت الولايات المتحدة وحلفاؤها حرباً على أفغانستان، دامت 20 سنة، صرفت فيها 20 مليار دولار، وتكبّدت 3500 قتيل من جنودها، فضلاً عن الجرحى والمعاقين، وقتلت أكثر من مائتي ألف أفغاني، بين عسكري ومدني، وجرحت العدد نفسه. ونصَّبت حكوماتٍ اتسمت بالفساد وبقلّة الحيلة، حملت معها بعض حقوق المرأة: عيّنت وزيرتين، فتحت القليل من المدارس للبنات، نجحت في المدن أكثر من القرى. ومنذ سنة، حققت أهم إنجازاتها، بمبادرة من إحدى المواطنات، وتحت هاشتاغ #أين اسمي؟ فصار بإمكان الأفغانيات ان يسجّلنَ أسماءهن على بطاقات الهوية وشهادات الولادة، وولادة أولادهن، وعلى شواهد قبورهن.

الآن، ماذا يحصل؟ الأميركيون قرّروا الانسحاب من أفغانستان، هم وحلفاؤهم. يغادرونها تباعاً، سكّيتي، تحت جنح الظلام، من دون احتفالاتٍ وداعيةٍ ولا عروض عسكرية، ولا موسيقى، ولا مسؤولين «يرعونها». أسبابهم أنهم تعقّلوا عن أيام الثأر من أسامة بن لادن، الذي تمكّنوا من قتله، وبأن مصلحتهم تقتضي كذا وكيت. ولكنهم خلّفوا وراءهم «هدية» قيّمة، حكومة «ذات شأن»، موالية لهم. والأهم من ذلك كله، في ما يخصّ موضوعنا، أنهم، بعد الخطابات الرنّانة عن المرأة، وبعد الجهود التي بذلوها هم وجمعياتهم من أجل إبراز تقدّم حال الأفغانيات في ظل حكومات موالية لهم .. ها هم يغلّبون مصلحتهم، رؤيتهم، على القضايا «العادلة» التي رفعوا شعار التضحية من أجلها في أفغانستان، فمحاربة الإرهاب والدفاع عن حقوق المرأة لا يساويان شيئاً أمام حسابات تلك المصالح والرؤى.

ورجال «طالبان» لم ينتظروا الموعد النهائي لإخلاء العسكر الأميركيين وحلفائهم، أي 11 سبتمبر/ أيلول المقبل. وها هم يدقّون أبواب المدن، يجتاحون الريف، ويحقّقون انتشاراً يغطّي، حتى الآن، 85% من أراضي أفغانستان. فكان الخطر على القليل الذي أحرزته الحكومات الموالية للغرب في حقوق النساء. ومن أجل هذا القليل، حصلت تظاهراتٌ نسائيةٌ مسلحةٌ في مناطق الشمال الأفغاني، حيث لم تصل «طالبان» بعد. أعلنت المشتركات فيها، وهن حاملات الرشاشات، أنهن سوف يقاومن إجراءات «طالبان» حتى الموت، وأنهن لا يخشين المواجهات. وكان بعض منهن يعبّر عن فرحته، بأن طالبانيين سيُقتَلون على أيديهن. وهذه ذروة العار عندهم: أن يُقتل واحدٌ منهم على يد امرأة.

ثمّة ما يُنذر بحرب طاحنة، طويلة أو قصيرة، فمن الواضح أن المزيد من التشدّد أخذ طريقه في المناطق التي استعادها مسلحو «طالبان»، وعودة الى سجون أكثر إحكاما مما كان. .. ماذا يمكن القول بخصوص هذه المسألة؟ أشياء قد تكون متناقضة:

- أن قضية النساء، مثل كل القضايا التي أصبحت لها صفة «العادلة» عند أصحابها، يمكن أن تتحوّل إلى ذريعة حرب. استخدمها الأميركيون وحلفاؤهم خير استخدام، فمرّت بسلاسة على الرأي العام الغربي، وصرتَ تقرأ وقتها كتباً ومقالاتٍ تشرح للمرأة الأفغانية كيف يجب أن تكون، أن تنظّف، أن ترتّب .. إلخ. وهنا، كانت ذريعة حساباتٍ جيوسياسية ساذجة، ومدمّرة في الآن عينه. وانتهت بذاك الفشل والفوضى العارمَين الآن في أفغانستان، وانقلاب في التحالفات وموازين القوى، قد تجرّ إلى حروبٍ أهليةٍ مدعومة مموَّلة، ورسائل دموية بينَ هذا الجار وذاك، لا نرى فيها وضعية للمرأة غير ضحية الضحايا.

> رجال «طالبان» يدقّون أبواب المدن، يجتاحون الريف، ويحقّقون انتشاراً يغطّي، حتى الآن، 85% من أراضي أفغانستان

> النساء الحاملات سلاحاً بوجه «طالبان» مزيج من التهوّر والبطولة. معارك ستكون قاسية ولكنها ضرورية

- الإصلاحات الآتية من فوق، في موضوع النساء تحديداً، لا تُكتب لها الحياة الصحية الطويلة. قد تدوم، بسلسلةٍ من الأهازيج، والتقليعات، والدعم الإعلامي، أو وسط بيئةٍ ضيقةٍ ومحدّدة، مدينية، ميسورة ومفتوحة على الخارج. ولكنها، في كل الأحوال، تحتاج إلى قاعدة اجتماعية واسعة متينة، إلى خفّة التقاليد والعادات، وإلى أشياء أخرى، لا يبدو المجتمع الأفغاني الآن مستعدا لتلقّفها، فيما هو يرحّب بالقوات الطالبانية العائدة كاملةً، بعد نصف غياب.

- والإصلاحات الآتية على جناح الغازي الأجنبي تعاني من المعضلة الكلاسيكية: كيف تكون حرية وتكون أجنبية غازية و«كافرة» في الوقت نفسه؟ هذا ما ستلعب عليه «طالبان» بسهولة فائقة. حقوق آتية مع الشرّ، لا يمكن أن تكون غير شر.

- ومع ذلك، لا وحدة إسلامية مع «طالبان» حول هذا الشأن، فأي امرأةٍ عائشةٍ في بلد إسلامي، حتى في إيران المتشدّدة، سوف ترى نفسها محظوظةً بأن الله لم يخلقها أفغانية. ناهيك عن بلدان إسلامية تجاوزت فيها النساء حقوق التعليم والعمل، وبلغنَ المناصب العليا. أو بلدان إسلامية أخرى، بدأت تأخذ الاتجاه النقيض للتوجّه الطالباني، وتُبرز نساءها في مواقع متقدّمة عما كانت عليه. وهذا التفاوت صاغه قِدَم العلاقة بالغرب، غزواً أو احتلالاً أو انتداباً، أو حتى مجرَّد تثاقُف سلمي حضاري.

- النساء الحاملات سلاحاً بوجه «طالبان»، مزيج من التهوّر والبطولة. معارك ستكون قاسية ولكنها ضرورية. هكذا تعتقد النساء الرافضات للعودة إلى العيش في ظلالهم. غالبيتهن العظمى من أهل المدينة، لا الريف، أي البقع التي تمكّنت «حضارة التحرّر» من أن تصل إليها، والتي باتَ يحاصرها تنظيم «طالبان» الآن.

- والخشية من ضعف الغرب وصعود أنظمةٍ شرقيةٍ تسلّطيةٍ ذكوريةٍ صميمية، لا تعترف بالمرأة ولا بحقوق الإنسان.. أن تكون العصور القادمة هي عصور الردّة عن تحرّر النساء. والبشائر بدأت تطفو على السطح، وقد يكون ما نرى منها ليس سوى رأس الجليد.

(كاتبة لبنانية)

عن الشعبوية الحزبية في تونس

أنور الجمعاوي

الشعبوية حالة تعبيرية، ديماغوجية، ازدهرت بشكلٍ لافت للنظر في الزمن السياسي المعاصر، وظهرت وانتشرت، خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية. ذلك أنّ الشعبويين يستغلّون مناخ الحرّيات في البلدان الحداثية، التعدّدية، المفتوحة لتحشيد الناس واستقطابهم بغرض المحافظة على مراكز النفوذ وصناعة القرار، أو بغرض الوصول إلى الحكم، فالسلوك الشعبوي، قولاً وممارسة، فعلٌ يقبل عليه الحاكم والمعارض، ويروم استمالة الناس وتشكيل رأي عام داعم لفكرة ما أو زعيم ما أو جماعة ما ونقض الآخر على كيْفٍ ما. وينبني الفعل الشعبوي أساساً على تقسيم المجتمع قسمين، هما «نحن» الصفوة العارفة، الطاهرة، الناجية، المتواضعة، القريبة من مشاغل الناس والواعدة بحلّ مشكلاتهم، و«هم» النخب العاجية، المتخلّفة، الفاسدة، الضالّة، المتعالية، البعيدة عن هموم الناس والعاجزة عن حلّ أزماتهم.

ويتأسّس الخطاب الشعبوي على نقض المنظومة السياسية أو العقدية السائدة أو التقليدية، وإعلاء مقولات السيادة الوطنية والهوية الذاتية والتمكين للشعب، وادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، والقدرة على إحداث التغيير الجذري، الشامل، وتحقيق الخلاص الجماعي، وذلك من خلال تحبيب الولاء للزعيم أو الجماعة والتأسيس للذات عبر تقويض الآخر. والناظر في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة يتبيّن انتشار الشعبوية الحزبية، مع انتقال البلاد من الأحادية إلى التعدّدية ومن الدولة الشمولية/ القامعة إلى الدولة المعنية بالدمقرطة وضمان الحريات. ومعظم الأحزاب الفاعلة، بعد الثورة، تمارس الشعبوية بشكل أو بآخر، وتستحضر قواعدها وآلياتها لخدمة أجنداتها الحزبية المخصوصة.

الواقع أنّ ترويج خطاب شعبوي هو أعدل الأشياء قسمةً بين معظم الأحزاب التونسية عند التنافس على الفوز في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، فكلّ حزب يظهر في الزمن الانتخابي في مظهر القريب من الناس، ويقدّم قادة حملته التفسيرية وعوداً وردية جمّة للناس، ويدّعي أنّه الحزب الوطني المخلّص، والقادر على إحداث التغيير المنشود، وأنّ منافسيه ناقصو علم وخبرة، لا يدركون حاجيات المواطنين ويعيشون في أبراج عاجية، وأنّه الأجدر بتمثيل جمهور الناخبين في كرسي رئاسة الجمهورية، أو تحت قبة البرلمان. واللافت أنّ معظم الأحزاب ترفع شعاراتٍ ضبابية، ولا تقدّم برامج تفصيلية لكيفيات إدارة الشأن العام وحلّ أزمات البلاد، ولا تذكُر بشكل دقيق آليات تنفيذ برامجها إن وجدت، ولا مصادر تمويل مشاريعها الواعدة والمدى الزمني المطلوب لتحقيقها. ويندرج هذا الغموض المقصود ضمن استراتيجيات الخطاب الشعبوي الحزبي الذي يركّز على تقديم وعودٍ عامّة بالتغيير والإيهام بغد أفضل لدغدغة مشاعر الناس واستقطابهم، ويتحاشى الشعبوي الدخول في التفاصيل، وبيان آليات التنفيذ، لأنّه لا يملك تصوّراً شاملاً للراهن، ولا بدائل حقيقية للواقع. بل يُمعن في اللعب على وتر التخييل الجمْعي. كما أنّ قُرْب جلّ الأحزاب الشعبوية التونسية من المواطنين هو قرْب ظرفي/ مناسباتي/ انتهازي غالباً ما ينتهي بانتهاء الحملة الانتخابية. وفي مستوى رصد الأداء الشعبوي لأحزاب بارزةٍ في تونس بعد الثورة، يمكن الوقُوف عند تجارب ثلاثة مكوّنات حزبية من مشارب أيديولوجية مختلفة: حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، والجبهة الشعبية ذات الخلفية اليسارية، القومية، والحزب الدستوري الحر سليل النظام الشمولي القديم.

لا يمكن أن ينكر الدارس الموضوعي أنّ حركة النهضة من أكثر الأحزاب التي كانت وما زالت ضحيّة قصف إعلامي مستدام، قبل الثورة وبعدها، وتواجه حملاتٍ شعبويةً أيديولوجيةً مكثفةً تهدف إلى تحجيمها وتشويهها، وشيْطنتها على خلفية أنّها حركةٌ مدنيةٌ ذات مرجعية إسلامية. لكنّ ذلك لا يمنع من أنّ هذه الحركة ركبت بدورها موجة الشعبوية في بعض أنشطتها الحزبية والدعائية، فمعلومٌ أنّ حركة النهضة صعدت إلى سدّة الحكم إبّان الثورة وكسبت رصيداً شعبياً معتبراً في انتخابات2011 لأنّها روّجت خطاباً شعبوياً، استثمر في المظلومية، والتاريخ النضالي للجماعة. ووعدت الحركة بتحقيق نقلة نوعية اقتصادية شاملة، وإنصاف المظلومين، وإنفاذ العدالة، والقطع مع رموز النظام القديم، والانتصار للثورة، وقيم الإسلام والعروبة. واستقطبت كثيرين، حتى إنّ سلفيين صوّتوا لها، مرجّحين أنّها ستطبّق الشريعة وستجسّد في الواقع ما يُعرف بشعار «الإسلام هو الحل». وبعد سنوات من إدارتها تجربة الحكم، تبيّن أنّ حركة النهضة كانت تمارس ما تسمّى استراتيجية الوعْد الشعبوي التي تنبني على تكثيف الحلم بالتغيير، ومخاطبة عواطف الجمهور المتلقي، من دون أن يعني ذلك تحويل تلك الأحلام إلى واقع، فوعودٌ كثيرة أعلنتها الحركة لم تتحقق، لذلك تركها السلفيون، لأنها لم تنخرط في مشروع تطبيق الشريعة، وأخونة المجتمع، وآثرت الالتزام بالقوانين الوضعية وتكريس نمط مجتمعي تعدّدي، يستحضر التديّن، من دون أن يفرضه على الناس. كما أنّ النزعة الثورية الشعبوية للحركة تراجعت بتطبيعها مع مؤسسة الحكم، وتقديمها تنازلاتٍ لصالح معسكر النظام القديم، فقد رفضت تمرير قانون تحصين الثورة، والعزل السياسي لرموز المنظومة الاستبدادية، فعاد هؤلاء إلى تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي. وصدّقت على قانون المصالحة الإدارية/ الاقتصادية الذي وضع حدّاً للمتابعة القضائية لرجال أعمال وإداريين محسوبين على النظام القديم، ولم تبذل الجهد الكافي لتأسيس المحكمة الدستورية، ولم تضغط من أجل تطبيق مخرجات العدالة الانتقالية وإنصاف ضحايا الدولة القامعة. ومن ثمّة، استنزفت تجربة الحكم حركة النهضة، وكشفت تهافت وعْدها الشعبوي، وأدّى ذلك إلى تقلّص قاعدة مناصريها على التدريج في الشارع التونسي. ومن غير البعيد أن تستعيد طيْفاً من المتعاطفين معها، في حال حققت بعض وعودها المعلّقة.

وعلى سبيل الشعبوية، سمّى ائتلاف حزبي تكوّن من روافد حزبية يسارية وقومية نفسه «الجبهة الشعبية» (2012)، وهو اسم حمل طيّه ادّعاء تمثيل الشعب، والوصاية عليه، واستحضار مشاغله، والدفاع عن مطالبه، واحتكار الصوابية السياسية على كيْفٍ ما. ورفعت الجبهة شعارات تحقيق أهداف الثورة، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووضع حدّ للمديونية الكريهة، ومواجهة الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، وتكريس العدالة الانتقالية. واستثمرت الجبهة الشعبية في صورة زعيمها، حمّة الهمّامي، المعروف بنضاله الطويل ضدّ الدولة القامعة، ووظّفت المظلومية مدخلاً لكسب التعاطف الشعبي عقب مقتل اثنين من قيادييها في عمليات إرهابية (شكري بلعيد، محمد البراهمي)، وخاضت غمار الانتخابات التشريعية (2014)، وفازت بـ 15مقعداً في البرلمان. وبدل التركيز على تحويل شعاراتها إلى واقع معيش، ظلّت الجبهة اليسارية/ القومية المذكورة مسكونةً بهاجس شيطنة الإسلاميين عموماً، وحركة النهضة خصوصاً، وتحميلها مسؤولية تعثّر المسار الديمقراطي، وتدهور الاقتصاد، وظهور الإرهاب، معتمدةً في ذلك خطاباً شعبوياً، غير استدلالي، ينبني على التأسيس للذات، عبر تقويض الآخر بسبب غَيْريته الأيديولوجية والبرامجية. وظلّت الجبهة الشعبية على امتداد مدّتها النيابية (2014 - 2019) كتلة احتجاج شعبوي، ولم ترتق إلى أن تكون قوّة اقتراح وبناء في مستوى علاقتها بالحكومة القائمة والفرقاء السياسيين. وساهم الخطاب الشعبوي/ الديماغوجي للجبهة، والمفعم بالأحكام المعيارية وادّعاء امتلاك الحقيقة والإصرار على إدانة الآخرين واختراع أعداء حقيقيين حيناً، ووهميين حيناً آخر، في انحسار القاعدة الجماهيرية للجبهة الشعبية، واعتراها صراعٌ على الزعامة عجّل بحلّها. وأنتج ذلك كله خيْبةً جليّةً لليسار التونسي في الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019.

> ترويج خطاب شعبوي هو أعدل الأشياء قسمةً بين معظم الأحزاب التونسية عند التنافس على الفوز في الانتخابات

> معظم الأحزاب ترفع شعاراتٍ ضبابية، ولا تقدّم برامج تفصيلية لكيفيات إدارة الشأن العام وحلّ أزمات البلاد

أمّا الحزب الدستوري الحر فحزب شعبوي، يميني، متطرّف، تسلّل إلى التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة بغرض هدْمها من الداخل. وتعتبر زعيمة الحزب، عبير موسي، الثورة التونسية مؤامرة، دُبّرت من الخارج، وتندرج ضمن ما تسمّيه «ربيع الخراب»، ولا تعترف بدستور2014 ومشروع الدمقرطة والعدالة الانتقالية. والغرض من هذا التوجّه استتباع أنصار الثورة المضادّة، وتأمين إفلات رموز النظام الدكتاتوري من العقاب. والخطاب الشعبوي/ الديماغوجي، المغلق للحزب، مسكون بهاجس الشدّ إلى الخلف، ونوستالجيا استعادة مثال الدولة البوليسية، الأحادية، ويعجّ بالتشكيك في المنجز الحقوقي والسياسي للثورة، وتزييف الحقائق، وتبخيس الديمقراطية والعمل على تنفير الناس منها. ويغتنم الحزب واقع حرّية التعبير في البلاد ليروّج خطاباً دعائياً مشحوناً بالكراهية وإقصاء الآخر، فقيادات الحزب لا تُعادي حركة النهضة فحسب، بل تعد بإرجاع أنصارها وقادتها في غياهب السجون.

ومن المفارقات أن موسي ترفع شعار استعادة هيْبة الدولة، ومراعاة مصالح تونس الخارجية، وفي الوقت نفسه، تُسيء لدول داعمة لتونس، مثل أميركا وقطر وتركيا. وتتعمّد تعطيل أشغال البرلمان، وهو المؤسسة التمثيلية السيادية العليا في البلاد، ولا تتردّد في ممارسة مختلف أنواع العنف الرمزي، والمعنوي، واللفظي، ضدّ المخالفين لها، إسلاميين كانوا أو قوميين أو ليبراليين أو مستقلّين، وتنعتهم بالخونة والعملاء، وعديمي الشرف والرجولة، فقط لأنّهم خالفوها الرأي، ورفضوا الانخراط في دوّامة حملاتها الشعبوية/ الإقصائية. ومن ثمّة، نحن إزاء حزب فوضوي، يضمر مقولة «أنا الحق ومن بعدي الطوفان»، ويعد الناس بتغيير وهمي، ليس في الحقيقة إلّا عودةً إلى أتون الدكتاتورية، والحكم الأحادي/ الرئاسوي البغيض.

أحرى بالشعبويين أن يدركوا أنّ «من حقّنا أن نحلم، لكن ليس من حقنا أن نجعل الواقع وهماً»، كما حدّث لينين. وإن لم يفعلوا، فستزداد الفجوة بين السياسيين وعموم المواطنين في السياق التونسي، ذلك أنّ الشعبوية هي تزييف للوعي وقفز على الواقع على نحو ما.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads